الأنباء
الاحد 28 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

عبدالله: هل طلبت «الدرة» من أرباب العمل تسديد مبلغ 990 ديناراً عن العامل الواحد؟

د. خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن شركة الدرة للعمالة المنزلية.

ونص السؤال على الآتي:

استفسار عن شركة الدرة للعمالة المنزلية وما أثير حولها من ردود فعل وشكوى من المواطنين نتيجة ارتفاع أسعار الخدم بشكل كبير يخالف الغرض الذي من أجله تم إنشاء الشركة وفقا للقانون رقم (69 لسنة 2015)، مع العلم أن ملكية هذه الشركة تتوزع بين اتحاد الجمعيات التعاونية (60٪) والهيئة العامة للاستثمار (10٪) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (10٪) والهيئة العامة لشؤون القصر (10٪) وشركة الخطوط الجوية الكويتية (10٪).

وطالب بإفادته وتزويده بالآتي:

1ـ ما الإجراءات المتبعة في شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية من الخارج في حال طلب المواطن (طباخا أو سائقا أو خادما)؟ وكيف يتم التنسيق بين الجهات المالكة لهذه الشركة؟ مع بيان الرسوم التي يلتزم بها طالب العمالة المنزلية من وقت تقديم طلبه وحتى تسلمه العمالة المنزلية، وكم مدة الانتظار حتى حصوله على العامل المطلوب؟

2ـ ما صحة طلب شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية من أرباب العمل تسديد مبلغ لا يقل عن (990 د.ك) عن العامل الواحد؟ مع بيان تفاصيل التكاليف التي تدفع عن العامل المنزلي الواحد حسب جنسيته وبحسب المهنة المكلف بها وسواء كان ذكرا أو أنثى، وتحديد القيمة الربحية لشركة الدرة عن كل عامل منزلي تجلبه من القيمة الكلية التي يسددها رب العمل للعامل المنزلي.

3ـ هل تختلف تكلفة استقدام العمالة المنزلية حسب الجنسية؟ إذا كانت الإجابة نعم فهل سعت شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية منذ إنشائها لجلب العمالة المنزلية من الجنسية الأقل كلفة؟ وما هذه الجنسية؟ وكم قيمة استجلابها حتى وصولها إلى رب العمل؟ وإذا كانت متوافرة فلماذا صرحت شركة الدرة بأنها بصدد البحث عن عمالة منزلية من جنسيات جديدة؟ وبناء على هذا التصريح للشركة لماذا لم تقم منذ بدء عملية التشغيل بالسعي نحو توفير عمالة منزلية من جنسيات جديدة أقل كلفة من المتوافر حاليا؟

4ـ هل ما تقوم به شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية من النواحي المالية والإدارية والتقنية والفنية والإجرائية مبني على دراسة شاملة ومعتمدة من مجلس إدارة الشركة وبموافقة من الجهات المالكة لها وبموافقة الجهات الحكومية الراعية في تسهيل الإجراءات وتنفيذ ما نص عليه قانون إنشاء الشركة ومطابق للائحتها التنفيذية؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بالدراسات كافة والتقارير المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بهذا الخصوص، وأما إذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى توضيح وتسبيب عدم وجود دراسة؟

5ـ تزويدي بكشف يوضح عدد العمالة المنزلية التي تم جلبها عن طريق مكاتب استقدام العمالة المنزلية في القطاع الخاص بالمقارنة مع عدد العمالة المنزلية التي تم جلبها عن طريق شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية، وذلك منذ بداية عمل شركة الدرة رسميا حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6ـ تزويدي بالتكلفة التشغيلية لشركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية في الشهر الواحد.

7ـ تزويدي بكشف يتضمن عدد العاملين في شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية (من دون أسماء) حسب مسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية ومراكز عملهم والراتب الشهري، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى التي يتلقاها العاملون في الشركة سواء العينية أو المادية.

الدمخي: ما خطة «الصحة» لنشر فروع للمراكز التخصصية في جميع مناطق الكويت؟

د.عادل الدمخي

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح في شأن خطة الوزارة لنشر فروع للمراكز الصحية التخصصية في مختلف مناطق الكويت من أجل تقديم خدمة الرعاية الصحية بشكل سريع وانسيابي.

وجاء في مقدمة السؤال ما يأتي:

تضمنت مسؤوليات الكويت ممثلة بوزارة الصحة العامة تجاه المواطنين توفير الرعاية الصحية، لذلك فقد أسندت للوزارة مسؤولية توزيع المراكز الصحية والعيادات التخصصية توزيعا جغرافيا بما يحقق خدمة الرعاية الصحية بشكل سريع وانسيابي أخذا في الاعتبار قرب المراكز الصحية والعيادات التخصصية من المناطق السكنية وعلى هذا الأساس تتوافر المراكز الصحية في جميع المناطق السكنية، إلا أن هناك حاجة لمراعاة تبعية كل منطقة للعيادات التخصصية (جلدية ـ نساء وولادة ـ القلب ـ أطفال ـ نفسية.. إلخ) أخذا في الاعتبار سرعة الوصول للموقع.

ونص السؤال على الآتي:

1ـ ما مواقع العيادات التخصصية الحالية (بمختلف التخصصات) المنتشرة في الكويت؟ وما المناطق السكنية التابعة التي تخدمها كل عيادة؟

2ـ ما مواقع العيادات التخصصية الجديدة المزمع إنشاؤها حسب خطة الوزارة؟ يرجى تزويدنا بالخطة الزمنية.

3ـ ما خطة الوزارة حول نشر فروع لمركز الصحة النفسية على محافظات الكويت لمواجهة مشكلة بعد المركز عن المناطق السكنية؟

4ـ ما أسباب نقل تبعية عيادة الجلدية لمناطق بيان ومشرف ومبارك العبدالله من مركز العيادات في منطقة الشهداء إلى مركز الشيخ ناصر سعود الصباح الطبي في السالمية؟

..ويسأل وزير النفط: هل تم قياس مستويات الرضا الوظيفي في «البترول» وشركاتها؟

قدم النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن أسباب الضعف في مستويات الرضا الوظيفي في قطاع النفط، وتوجه الكثير من الموظفين للاستقالة والتقاعد الاختياري.

ونص السؤال على ما يلي:

يعتبر القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم قطاعات العمل باعتباره مسؤولا عن إدارة أهم مورد، لذلك تحرص شركات النفط بدول مجلس التعاون الخليجي على تميزها عن قطاعات العمل الأخرى، وكذلك المنافسة فيما بينها من حيث المزايا التي تمنح للموظفين سواء المادية والصحية والاجتماعية والمعنوية بما يؤدي إلى استقطاب القوى العاملة المتميزة والمحافظة عليها ورفع مستويات الرضا الوظيفي وينعكس ذلك في رفع الكفاءة في الأداء وبالتالي تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية والتطوير.

إلا أن المؤسسة والشركات التابعة اتخذت نهجا في تقليص الهياكل التنظيمية وإلغاء العديد من الوظائف بما يتنافى مع سياسة الدولة في التوسع في الصناعة النفطية وفتح فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة الوطنية وكذلك تضييق فرص الترقي للموظفين المتميزين.

وكذلك التقليل من المزايا التي كان يتميز بها القطاع النفطي، وقد أدى ذلك إلى وجود ضعف في مستويات الرضا الوظيفي في السنوات الأخيرة بل توجه الكثير من الموظفين للاستقالة والتقاعد الاختياري مقارنة بالسنوات الماضية ما يشكل مؤشرا سيئا لفقدان العديد من الخبرات الوطنية الفنية والإدارية.

لذا يرجى تزويدي بما يلي:

1ـ هل تم قياس مستويات الرضا الوظيفي في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة خلال السنتين الماضيتين؟ وهل تمت دراسة النتائج وإيجاد وسائل علاج الخلل؟

يرجى تزويدي بنسخة من النتائج لآخر دراسة للرضا الوظيفي للمؤسسة والشركات التابعة، كل على حدة، مع تحديد تاريخ تنفيذها، وكذلك نسخة أخرى للدراسة نفسها قبل خمس سنوات من تلك الدراسة مع تزويدي بجدول مقارنة حول بيان الاختلاف في النتائج بين الدراستين.

2ـ كم عدد الموظفين المستقيلين (كويتي/غير كويتي) في المؤسسة والشركات التابعة خلال السنوات الخمس الماضية؟ وكم عدد الموظفين الكويتيين المتقاعدين تقاعدا اختياريا/ إجباريا خلال السنوات الخمس الماضية؟ هل تم بحث أسباب ارتفاع الاستقالة والتقاعد؟ وهل تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتفاديها؟

يرجى تزويدي بجدول حول أعداد المتقاعدين والمستقيلين خلال السنوات الـ 10 الماضية لاستخلاص نسبة التغير في الزيادة.

3ـ كم عدد الوظائف التي تم إلغاؤها ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسة وشركاتها التابعة خلال السنوات الـ 5 الماضية؟ وما أسباب إلغائها؟ وما الآلية الإدارية والخطوات لاعتماد قرار إلغائها؟ وهل تم إعداد دراسة قبل اتخاذ تلك القرارات؟ وما المنصب الإداري للمسؤول المخول لإلغاء الوظائف بالمؤسسة والشركات التابعة؟ وما تأثير إلغاء تلك الوظائف على فرص الترقي للموظفين؟ وما الوظائف البديلة لأصحاب تلك الوظائف؟

يرجى تزويدي بجدول تفصيلي حسب الشركة مبين فيه أسماء الوظائف.

4ـ هل تحرص المؤسسة والشركات النفطية على عمل دراسات دورية لقياس وتقييم أدائها بشكل عام ونظام العمل بقطاع الموارد البشرية بشكل خاص مقارنة مع الشركات الخليجية والعالمية (Benchmarking)؟

يرجى تزويدي بنتائج آخر دراسة مقارنة مع الشركات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالرواتب (موظف جامعي مبتدئ ـ رئيس قسم ـ مدير إدارة) وكذلك جميع المميزات الممنوحة للموظفين.

..ويستفسر عن مشكلة الزحام في أقسام الطوارئ بالمستشفيات

وجه النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود عن الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لحل مشكلة الازدحام في أقسام الطوارئ بالمستشفيات.

ونص السؤال على ما يلي:

تسعى وزارة الصحة لتقديم خدمة الرعاية الصحية بأفضل ما يمكن للمواطنين ضمن الحقوق الواجب توفيرها لكل مواطن وفقا لما نص عليها دستور الكويت.

ونظرا للزيادة المطردة في الكثافة السكانية فقد أدى ذلك إلى عدم التوازن بين أعداد السكان وأعداد المستشفيات المتوافرة في البلاد، كما نتج عن ذلك وجود ازدحام مستمر في أعداد المراجعين بشكل عام وعلى وجه الخصوص (بأقسام الطوارئ) ما أدى في كثير من الأحيان إلى صعوبة إيجاد سرير بقسم الطوارئ.

لذا يرجى موافاتي بما يلي:

1ـ هل تعمل الوزارة دراسة إحصائية دورية عن معدل المراجعات اليومية بقسم الطوارئ بكل مستشفى؟ وهل تم توفير أسرة تفي بهذه الأعداد؟ يرجى تزويدي بنتائج الدراسة الإحصائية الاخيرة.

2ـ كيف يتم التصرف مع المرضى المراجعين في حالة الازدحام الشديد وشغل جميع الأسرة؟

3ـ ما الإجراءات والخطوات اللازمة التي اتخذتها الوزارة لتوسعة أقسام الطوارئ أو إيجاد مبان مساندة لحل مشكلة الازدحام في أقسام الطوارئ بالمستشفيات؟

ما إجراءات عرض البضائع في الجمعيات التعاونية؟

قدم النائب د.عادل الدمخي سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن الخطوات المتبعة لإدخال البضائع للعرض في الجمعيات التعاونية وما إذا كانت الوزارة قد تلقت شكاوى من الموردين حول تفشي رشاوى لإدخال البضائع.

ونص السؤال على ما يلي:

تتميز أسواق الكويت بانتشار الجمعيات التعاونية في مناطق الدولة حيث وجدت لمساهمة المواطنين وتوفير أفضل أنواع السلع بأسعار مناسبة.

وقد بدأ تأسيس الجمعيات التعاونية في بداية الستينيات من القرن الماضي وكان لها الدور الكبير في خدمة السكان والمشاركة في جزء من الاستثمار.

إلا أنه في السنوات الأخيرة للأسف الشديد تفشت ظاهرة الرشاوى والفساد في بعض الجمعيات التعاونية وهو ما لم تعهده الكويت منذ زمن بعيد، كما أصبح من الصعوبة إدخال أي بضاعة للعرض في الأسواق المركزية لبعض الجمعيات من دون تقديم الرشاوى.

لذا يرجى تزويدي بما يلي:

1ـ ما الآلية والخطوات المتبعة لإدخال البضائع للعرض في الجمعيات التعاونية؟

2ـ هل تلقت الوزارة شكاوى من التجار الموردين حول تفشي الرشاوى؟ يرجى تزويدي بتقرير حول تلك الشكاوى.

3ـ ما الإجراءات التي اتخذت لمنع استمرار تلك الظاهرة؟

4ـ ما الجهة المنوط بها المتابعة والرقابة المسبقة والرقابة التالية في تلقي وعرض البضائع في الجمعيات التعاونية؟ وما مسؤولياتها وصلاحياتها؟

السبيعي: ما خطط «الوطنية لمشاريع التكنولوجيا» لتوظيف العمالة الوطنية؟

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية د.نايف الحجرف في شأن الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا والتابعة للهيئة العامة للاستثمار.

وطالب السبيعي إفادته وتزويده بالآتي:

الحميدي السبيعي

1 ـ يرجى تزويدنا بالعقود الحكومية التي أبرمت من خلال التعاقد بالأمر المباشر مع الشركة وأرقام تلك العقود وقيمتها المالية والجهات التي تم التعاقد معها.

2 ـ ما الأسباب الموجبة للتعاقد بالأمر المباشر مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا؟ ولماذا لم يتم طرح المشاريع المتعاقد عليها بمناقصات عامة مفتوحة للتنافس والحصول على أفضل الأسعار؟

3 ـ هل يفتقر السوق المحلي للشركات ذات الخبرات والقدرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها؟

4 ـ وحسب عقد تأسيسها في المادة 5 يرجى توضيح الجهود التي قامت بها الشركة والتي تم من خلالها نقل التكنولوجيا المتقدمة للكويت. وما الأعمال والمشاريع التي قامت بها الشركة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وما العائدات من ذلك وما حجم الخسائر منذ بداية التأسيس؟

5 ـ هل قامت الشركة بالاستحواذ على شركات محلية متخصصة بالتقنيات المميزة؟ يرجى تزويدنا بأسباب هذا الاستحواذ والقيمة المضافة للشركات المملوكة وتزويدنا بأسماء تلك الشركات ونسبة الاستحواذ عليها ومبالغ الاستحواذ المدفوعة. وما أسماء مساهمي ومالكي تلك الشركات والكيفية التي تم من خلالها تقييم تلك الشركات قبل الاستحواذ عليها أو على جزء منها؟ وهل تخضع هذه الشركات لرقابة ديوان المحاسبة؟

6 ـ ما خطط الشركة التي حققت الدور المرسوم لها لتوظيف العمالة الوطنية وتأهيل هذه العمالة بالتقنيات المختلفة؟ مع إرفاق أعداد العمالة الوطنية التي تم تعيينها مقارنة بأعداد العمالة الوافدة وتخصصاتهم وأدوارهم ونسخة من شهاداتهم.

7 ـ كم عدد الشركات التي تم التعاقد معها بالباطن لتنفيذ أعمال خاصة بالمشروعات والعقود التي أبرمتها الشركة؟ يرجى تزويدنا بكل العقود بالباطن وقيمتها ومبررات اختيار تلك الشركات للتعاقد بالباطن دون غيرها.

8 ـ لماذا لم تقم الشركة بطرح مناقصات عامة بالجريدة الرسمية لاختيار المقاولين من الباطن؟

9 ـ يرجى تزويدنا بأسماء الشركات الاستشارية، أو المسؤولين عن التفاوض مع المقاولين بالباطن من قبل الشركة وخبرتهم بهذا الخصوص والمعايير التي تم من خلالها اختيار تلك الشركات للتعاقد بالباطن؟

10 ـ هل تشمل أهداف الشركة المشاركة بالمشاريع الحكومية والمناقصات العامة والمنافسة مع الشركات المحلية؟ وكيف يتم ذلك بالمخالفة لتوجه الدولة بخصوص تخفيف الأعباء الحكومية بدعم مشاركة القطاع الخاص؟

11 ـ ما مبررات التعاقد المباشر مع الشركة للقيام بمبادرة ربحية من دون القيام بإجراءات طرح مزايدة عامة تتيح للدولة أعلى عائدات ربحية من خلال مشاركة القطاع الخاص؟ (منها القوى العاملة) وخسارة مبالغ المزايدة الأعلى والإضافية لصالح الميزانية العامة للدولة.

12 ـ تخضع الشركة كونها شركة مساهمة مقفلة لقوانين وزارة التجارة، فهل تعامل معاملة المال الخاص تبعا لذلك؟

13 ـ هل قامت وزارة المالية بالاتفاق أخيرا لتنفيذ اتفاقية مع شركة المشاريع الوطنية بالأمر المباشر لتوفير تراخيص جديدة لتطبيقات نظم مالية الدولة بالبرمجة السحابية (كلاود)، وما يتبعه من نقل أنظمتها وبياناتها للعمل خارج الدولة وفقا لتقنيات (حوسبة السحابة الإلكترونية)؟ وكيف سيتم الاستغناء عما تملكه الدولة واستثمرت بشرائه سابقا والذي كلف الدولة 15 مليون دينار؟ يرجى الإفادة الكاملة عن موضوع هذا التعاقد والمسؤولين عن مناقشته من قبل الوزارة وبنود هذا التعاقد.

14 ـ هل قامت الوزارة بطلب تنفيذ دراسة فنية استشارية محايدة وفقا للأسس المعمول بها للوقوف عند الجدوى المالية والفنية والقانونية لتنفيذ هذا الأمر؟ وهل تم عرض ذلك على الجهات الرقابية؟ وهل تمت الموافقة على الميزانيات المطلوبة؟ ثم كيف يسمح لشركة تزويد برامج الدولة المالية، بفرض سياساتها على إجراءات الوزارة؟ ولماذا لم يسمح للشركات المنافسة العالمية بتقديم عروض منافسة لا تسمح لأحد بالتحكم بمقدرات الدولة؟

15 ـ يرجى إفادتنا عن خبرات وشهادات مستشار الوزير والوكيل لنظم المعلومات وخبرات الأعمال والمشاريع الناجحة التي قام بتنفيذها والإشراف عليها، وما خبرته العملية في دراسة وتقييم وإبداء الرأي بمشاريع وزارة المالية الاستراتيجية. وهل تغطي خبراته الأنظمة المالية والمحاسبية والاقتصادية الدولية؟ ولماذا لم تطلب الخبرات بإعلان للمتقدمين الأفضل أو الترشيح عن طريق الخدمة المدنية ومن يتحمل مسؤولية النتائج السلبية إن كانت تقاريره غير صائبة؟

16 ـ هل وافقت وزارة المالية على اعتماد ميزانية لديوان الخدمة المدنية بمبلغ مليون و200 ألف دينار للسماح له بالتعاقد المباشر مع المشاريع الوطنية من دون طرح مناقصة عامة لتنفيذ مشروع أنظمة آلية خاصة بوثيقة الإصلاح الاقتصادي؟

17 ـ يرجى تزويدنا بنطاق العمل المطلوب لهذا المشروع ولماذا يتم التعاقد المباشر مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا بهذا الخصوص. مع تزويدنا بمبررات عدم طرح المشروع على القطاع الخاص في مناقصة عامة للتنافس فيما بينها. وما اسم الشركة التي تم التعاقد معها بالباطن؟

إعلان

تعديل كيان قانوني
شركة رأسمال العقارية

تقدم
شركة رأسمال القابضة
مروان عبد الملك السيد محمد
أصحاب شركة رأسمال العقارية
بطلب إلى إدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة:
• تعديل الكيان القانوني من ذات مسئولية محدودة إلى شركة الشخص الواحد
• خروج الشريك/ مروان عبد الملك السيد محمد

يرجى ممن له اعتراض أن يتقدم للإدارة المذكورة خلال 30 يوماً من تاريخ نشر الإعلان باعتراض خطي مرفقاً به سند المديونية وإلا فلن يؤخذ بعين الاعتبار.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٢/١٥ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٥/٢١٤ بيوع/٣.

المرفوعة من: سناء عبدالحميد عبدالله محمد
ضد: سالم ظاهر حبيب كرم

أولاً: أوصاف العقار:
- يقع العقار في منطقة جنوب السرة - ضاحية الزهراء والموصوف بالوثيقة رقم ٢٠٠١/٧٣٩٠ قطعة رقم ٦ قسيمة رقم ١٧٩ من المخطط رقم م/٢٣٢٧٧ ومساحته ٣٧٥م٢ شارع ٤٥ - منزل رقم ٢٠ - مقابل مركز الزهراء الصحي.
- العقار يطل على شارع رئيسي ذي اتجاهين وله ٣ جيران وله مدخلان.
- العقار عبارة عن فيلا أرضي + أول + سطح.
- واجهة العقار من الحجر وتكييف مركزي.
- الدور الأرضي مكون من صالة كبيرة + غرفة الطعام + غرفة بحمامها بممر مستقل وحمامين ومطبخ.
- الدور الأول مكون من ٤ غرف + صالة + ٣ حمامات + مطبخ تحضيري.
- السطح به غرفة خادمة وغرفة غسيل.

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره ٤٠٥٠٠٠ (أربعمائة وخمس آلاف دينار كويتي)، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».
ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية